برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 6- 2005/6/10

مسائل أخرى

البند 14 من جدول الأعمال

زيارة أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2005/14-B
1 June 2005
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

شكر وتقدير

1- يود الفريق أن يعبر عن امتنانه لأعضاء الفريق القطري **للبرنامج** والذي يقوده السيد Jean Luc Siblot لصبرهم وحرفيتهم في تنظيم زيارتنا وترحيبهم الحار بنا. كما نود أن نعبر عن شكرنا للسيدة Evelyne Togbe-Olory، السكرتيرة المساعدة للمجلس وزملائها في روما لمؤازرتهم لنا. وممتنون أيضا للسلطة الفلسطينية لتسهيلها زيارتنا وكذلك للمستفيدين من مشاريع **البرنامج** لترحيبهم بنا في أماكنهم ومنازلهم.

المقدمة

2- قام ممثلو المجلس من الصين، نيكاراغوا، السنيغال والمملكة المتحدة بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من 18 وحتى 22/4/ 2005. ورافقهم في زيارتهم ممثلا **البرنامج** في العراق Evelyne Togbe-Olory، وTorben Due.

3- وكانت الغاية من الزيارة (1) تقييم فعاليات **البرنامج**، وخصوصا تنفيذ عملية الطوارئ 10190.2، والشراكة بين **البرنامج** والشركاء المنفذين مثل السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، (2) ولمراقبة تنفيذ المبادرة الجديدة لتمويل رأس المال العامل التي يجرى تطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4- التقى الفريق بوزيري التخطيط والزراعة وممثلو منظمات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما التقى الفريق بالهيئات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية، بما فيهم شركاء **البرنامج** المنفذون هناك. لم نتمكن من لقاء وزير الشؤون الاجتماعية وممثل البنك الدولي أو ممثلين عن إسرائيل، بإعتبارها القوة المحتلة لهذه الأراضي. وراقبنا العمليات التي يديرها المركز الإقليمي للعمل من أجل التعاون وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، وليس تلك التي تديرها لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، ولكننا قابلنا مديرها التنفيذي.

5- قام الفريق بزيارتين ميدانيتين. الأولى إلى غزة حيث زرنا مستودع **البرنامج** في قارنى. أما في رفح فقد راقبنا توزيع الأغذية وبرنامج الغذاء مقابل التدريب المخصص للنساء البدويات والذي يديرها المركز الإقليمي للعمل من أجل التعاون. وشاهدنا تأثير إغلاق الحدود وتدمير البيوت على سكان غزة، وصدمنا خصوصا بالخراب الذي نجم عن تدمير البيوت في رفح.

6- وكانت الزيارة الثانية إلى الضفة الغربية، حيث دعينا من قبل رئيس بلدية ياطا والتقينا بلجان التنسيق المحلية. ومن ثم زرنا عددا من برامج الغذاء مقابل العمل التي تنفذها خدمات الإغاثة الكاثوليكية. كما قمنا بزيارة منزلي اثنين من المستفيدين.

السياق

7- انصب اهتمامنا طوال زيارتنا على البيئة التي يمارس فيها **البرنامج** وشركائه نشاطاتهم. فمنذ بدء الانتفاضة الثانية في عام 2000 يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة الانهيار في مستويات دخلهم وزيادة حادة في مستويات الفقر وفي أعداد الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي. ويورد الجدول التالي بعض الإحصائيات:

عدد السكان	3،6 مليون، منهم 1،4 مليون لاجئ
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	930 دولار أمريكي بالمقارنة مع 2 000 دولار أمريكي عام 1999
العاطلون عن العمل	30-40% بالمقارنة مع 10% قبل اندلاع الانتفاضة الثانية
العاملون في وظائف في إسرائيل	35 000 مقابل 150 000 في عام 2000
سوء التغذية	الحاد: 1.9% (3.5% في قطاع غزة): مزمن: 9.4%
يكسبون أقل من 2.20 دولار أمريكي في اليوم	الضفة الغربية: 38%؛ قطاع غزة: 65%
يكسبون أقل من 1.60 دولار أمريكي في اليوم	في جميع المناطق: 16%
المفتقرون إلى الأمن الغذائي	1.3 مليون – 750 000 غير لاجئين: 560 000 لاجئ
نصيب الفرد في السنة من مجموع المساعدات الخارجية	300 دولار أمريكي (المجموع: مليار دولار سنويا)

8- والسبب المباشر لهذه الزيادة في مستويات الفقر وفي عدد الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي يكمن في الإجراءات التي تتخذها الدولة المحتلة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، وتتضمن هذه الإجراءات:

- سياسة الإغلاق الصارمة للحدود التي تحد من حركة السلع والسكان في وبين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. فهناك حوالي 700 حاجز طبيعي ونقطة تفتيش في الضفة الغربية لوحدها. ولهذه الحالة تأثير مدمر على الاقتصاد والحياة اليومية للسكان؛
- يدمر الجدار العازل الذي بنته إسرائيل[1]، ومعظمه على أراض فلسطينية مصادرة في أغلب الأحوال، الزراعة والنشاط الاقتصادي على نحو خطير. إذ يفصل المزارعين عن أراضيهم وعن الأسواق والعمال عن مواقع عملهم. كما يحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة. وإذا اكتمل بناء الجدار وفق الخطط المرسومة له، فإن عشرات الآلاف من الفلسطينيين سيجدون أنفسهم محاصرين بين الجدار العازل وإسرائيل، بينما سيجد عشرات الألوف من السكان أنفسهم في تجمعات سكانية محاصرة. وسيفقد الفلسطينيون ما بين 5 إلى 10 في المائة من أخصب الأراضي الزراعية ومن مواردهم المائية الضرورية والتي سيجري قطعها عن بقية مناطق الضفة الغربية؛
- يلاحظ أن الخراب الناجم عن الغارات العسكرية الإسرائيلية داخل قطاع غزة، وخاصة تدمير مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة وتدمير آلاف البيوت - شاهد 28 000 شخص بيوتهم تدمر بأم عينهم. كما أن فرض قيود صارمة على صيادي السمك - 40 في المائة من سواحل غزة مغلقة أمام الصيادين الذين يحق لهم فقط صيد الأسماك في عشرة أميال بحرية خربتها أيضا عمليات الإغلاق وفرض الرسوم والتصريحات وتدمير البيوت.

9- وفي هذا الإطار إنما يتعذر تحقيق التنمية المستدامة. ولعمل تفاصيل الخطة الإسرائيلية للانسحاب من غزة معروفة لدى السلطات الإسرائيلية، ولكن **البرنامج** ومقدمو المساعدات الإنسانية الآخرون يعملون وفق خطة قائمة على أساس أن الحاجات الإنسانية في قطاع غزة لن تشهد تراجعا على المديين القصير والمتوسط، وقد تتوسع على المدى القصير. وتظهر تحليلات مقنعة للبنك الدولي وجهات أخرى أن الانسحاب الإسرائيلي لوحده لن يؤدي إلى نمو اقتصادي أو تراجعا في حدة الفقر، حتى لو صاحبته مساعدات إنمائية متزايدة.

10- تتطلب التنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة سلاما دائما وترتيبات سياسية عادلة تؤدي في النتيجة إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة على مساحة من الأراضي المرتبطة ببعضها. وتتوفر لها إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية بما فيها المياه الصالحة للشرب[2]، فضلا عن توافر حرية الحركة الداخلية والخارجية للأشخاص والسلع وتحملها للمسؤولية عن الأمن الداخلي والسيطرة على الحدود والسياستين الاقتصادية والتجارية.

11- في ظل غياب مثل الترتيبات السياسية المشار إليها، فإن احتمالات تراجع حدة الفقر تبقى ضعيفة وستستمر بالمقابل الحاجة إلى المساعدات الإنسانية المستدامة قائمة.

المساعدة الدولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

12- تتحمل القوة المحتلة وفق القانون الإنساني الدولي مسؤولية ضمان وتوفير الحاجات الإنسانية للسكان الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. ويقوم المجتمع الدولي وليس الدولة المحتلة بتقديم كل ما يستطيع القيام به في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتمويل الحاجات الإنسانية ودعم عمليات التنمية طويلة الأمد. ويبلغ حجم المساعدة الإنمائية الدولية 1.3 مليار دولار أمريكي سنويا والتي تقدم من خلال السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وركزت الحملة الإنسانية لعام 2005 على جمع مبلغ 303 ملايين دولار أمريكي، منها 184 مليون دولار أمريكي يخصص إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة للأمم المتحدة (UNRWA)، ويخصص مبلغ 42 مليون دولار أمريكي إلى **البرنامج** و41 مليون دولار أمريكي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

13- والأولويات بالنسبة للكثير من الجهات المانحة، بما في ذلك **البرنامج**[3]،هو المساعدة في عملية بناء القدرات للسلطة الفلسطينية، وهو أمر حيوي لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القادمة. ولدى السلطة الفلسطينية خطة إنمائية على المدى المتوسط، ويحاول معظم شركائها بمن فيهم **البرنامج** العمل في هذا الإطار.

---

[1] عبرت محكمة العدل الدولية في 9 تموز/ يوليو 2004 في توصية غير ملزمة بأن بناء الجدار العازل على الأراضي الفلسطينية يتعارض مع القانون الدولي.

[2] لقد أخبرنا بأن الشخص الواحد من المستوطنين الإسرائيليين يصرف من المياه عشرة أضعاف ما يصرفه المواطن الفلسطيني.

[3] للمزيد أنظر: الأولويات الاستراتيجية **للبرنامج** 5: بشأن بناء القدرات.

الانسجام ووضع الخطط المشتركة وإصلاح الأمم المتحدة

14- قبل عام 1993، كان صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة لهيئة الأمم المتحدة تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقط ولكن منذ ذلك الوقت زاد عدد منظمات الأمم المتحدة العاملة هناك إلى 15 منظمة فضلا عن العديد من المانحين والمنظمات غير الحكومية الأخرى. ويجعل هذا العدد الكبير من الأطراف الفاعلة من مسألة التنسيق الجيد بينهم أمرا حيويا وصعبا في نفس الوقت. ولعل من أهم وأبرز شركاء **البرنامج** هم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[4]، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، وتتزايد أهمية مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق جهود الأمم المتحدة الإنسانية من خلال توجيه النداءات الموحدة. كما تقوم مجموعة سياسات الطوارئ الإنسانية بتنسيق السياسات الخاصة بالقضايا الإنسانية. أما الأمور ذات العلاقة بالتسليم فيجري توجيهها من قبل مجموعة تنسيق العمليات التي ترأسها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيد أن توافر بنية هيكلية أقل تعقيدا لعمل الأمم المتحدة هناك سيسهل من مهمة إدارة العمليات. ومن الممكن اتخاذ القرارات الخاصة بهذا الشأن في إطار إصلاح الأمم المتحدة والتطورات السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

15- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين هي المؤسسة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والتي تتحمل المسؤولية عن أربعة ملايين لاجئ فلسطيني، يعيش منهم 1.5 مليون نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بلغت ميزانية الوكالة الكلية (300) مليون دولار لعام 2004 - 2005 وبلغ عدد العاملين فيها 000 20 شخص، منهم 000 90 في غزة. ويقدم المفوض العام للوكالة تقاريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مباشرة وليس إلى الأمين العام. وتغطي خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتي تقدمها للاجئين مساحة أكبر من تلك التي يقدمها **البرنامج** لغير اللاجئين من الفلسطينيين. ولكن وكالة غوث اللاجئين مسؤولة عن توفير المساعدة الغذائية للاجئين، كما هي مسؤولية **البرنامج** بالنسبة لغير اللاجئين. وحقيقة أن اللاجئين وغير اللاجئين يعيشون جنبا إلى جنب في العديد من المناطق، تعني أن الوكالتين تقدمان عادة الخدمة نفسها في المنطقة الواحدة. من الواضح أن مثل هذا الوضع يخلق حالة من عدم الفعالية والكفاءة، إلا أنه وفي ظل الأوضاع السياسية الحالية والتي لا يمكن تغييرها في كل الأحوال بات من الضروري أن يواصل **البرنامج** ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التنسيق فيما بينهما والتعلم من تجارب بعضهما استعدادا لمهام أكبر وأكثر تعقيدا. إن وضع الخطط للاحتمالات المستقبلية بين وكالات الأمم المتحدة سيكون أمرا حيويا خلال الانسحاب الإسرائيلي من غزة، بما في ذلك تغيير مواقع تركيز الأغذية وضمان مواجهة الحاجات الغذائية للسكان والمجتمعات التي يمكن أن تجد نفسها محصورة خلال عملية الانسحاب تلك.

16- لقد سررنا عندما علمنا بأن وكالات الأمم المتحدة باشرت بالعمل من أجل عملية التقدير القطري المشترك. ويقوم مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط بالتنسيق بين تلك الوكالات في هذا المجال. وتعتقد تلك الوكالات بأن ذلك سيؤدي إلى عملية التقدير القطري المشترك ونظام المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة في عام 2007-2008 . ويتوافق هذا التوقيت مع خطة التنمية متوسطة المدى للسلطة الفلسطينية. والفريق يؤيد هذا التوجه، وكذلك التزم **البرنامج** بمواصلة المشاركة. لقد أصبنا بخيبة الأمل من عدم اللقاء مع ممثل البنك الدولي أو ممثلون عن مكتب منسق الأمم المتحدة. ولاحظنا أن شعوراً قوياً بروحية العمل الجماعي بين قيادات وكالات الأمم المتحدة العاملة التي التقيناها هناك.

نشاطات البرنامج

17- يعمل **البرنامج** في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1991، ولكنه زاد من نشاطاته في السنوات التي أعقبت عام 1991 لمواجهة الجوع وزيادة وتائر التعرض لنقص الأغذية. ولدى **البرنامج** الآن مكاتب قطرية في القدس الشرقية، ومكاتب فرعية ميدانية في قطاع غزة والضفة الغربية ومكتب لوجستي في ميناء أشدود في إسرائيل. وتقوم عملية الطوارئ الحالية (10190.2) على أساس تحليل حالات التعرض إلى نقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة والتي تظهر أن 000 316 1 فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بينهم 000 752 من غير اللاجئين. ومن هؤلاء، حسب تقديرات **البرنامج** نحو 000 272 شخص أقل تعرضا إلى انعدام الأمن الغذائي، مثل صغار التجار أو العوائل التي وظفت السلطة الفلسطينية أحد فرادها. ومع أن الفريق لاحظ هذه الأسباب لكنه شجع مع ذلك **البرنامج** على مواصلة مراقبة وملاحظة تأثر غير المستفيدين من **البرنامج** من حالة انعدام الأمن الغذائي. ونعني بهم أولئك الذين لم تشملهم عملية الطوارئ والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش القادمة.

[4] يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخدمات الإدارية و المالية إلى **البرنامج** ويقيم علاقات رسمية مع حكومة إسرائيل.

18- من بين 000 480 من الأشخاص الذين شملتهم نشاطات عملية الطوارئ، يعيش 000 140 في غزة، أما الباقون فيسكنون في الضفة الغربية. وقد جرى تمويل العملية بصورة مقبولة – بنسبة 78 في المائة حتى مارس/ آذار 2005.

19- وهناك حوالي 000 200 شخص من المستفيدين، من بينهم 000 100 في غزة يعيشون في أوضاع اجتماعية صعبة ويستلمون حصة تموينية كاملة، كما أنهم مؤهلون لاستلام مخصصات نقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية. ولكن هذه الدفوعات النقدية قليلة وغير منتظمة. وإذا ما توفرت إمكانيات أكبر لوزارة الشؤون الاجتماعية لدفع مبالغ نقدية إلى هذه الفئة من السكان، فقد تترتب جراء ذلك نتائج تؤثر على عمليات **البرنامج**. لقد قيل لنا من قبل الوزارة وكذلك من قبل **البرنامج** بأن عملية تبادل المعلومات بشأن الأسر المعانة بين الطرفين كانت جيدة، لذلك بات خطر ازدواجية النشاطات ضئيلاً. لقد سجلنا ملاحظة أن تلك المخاوف ستبقى واردة مادامت مؤسسات مانحة متعددة تمارس نشاطاتها في نفس المكان، لذلك دعونا جميع الأطراف إلى مواصلة التنسيق للتأكد من أن تلك المخاوف لا تتحول إلى حقيقة واقعة.

20- حضر الفريق عملية توزيع الأغذية في حالات اجتماعية صعبة في رفح وتحدثنا إلى المستفيدين هناك. لقد شددوا جميعا على أهمية العملية. ووافق المستفيدون وكذلك غير المستفيدين من الذين تحدثنا إليهم على أن تحديد الفئة المستهدفة كان ملائما. كما وافق الرجال والنساء على أن تكون المرأة هي التي تجمع الأغذية في العادة ومن ثم تقوم بمراقبة الحصة التموينية. لقد توصل الفريق إلى رأي مفاده أن العملية أديرت بطريقة جيدة وتجاوبت مع حاجات حقيقية. كما أن الشراكة مع المركز الإقليمي للعمل من أجل التعاون، وهو المنظمة غير الحكومية المعنية بإدارة الأنشطة كانت فعّالة بصورة جيدة.

21- زار الفريق النساء البدويات المستفيدات من برنامج الغذاء مقابل محو الأمية وهو البرنامج التدريبي الذي يديره المركز الإقليمي للعمل من أجل التعاون. لقد كانت هذه الفئة من السكان في الأصل بدوية ولكنها استقرت بعد أن وجدت نفسها محاصرة في غزة. وكانت النساء متحمسات لتلقي التدريب والحصة الغذائية. واستنتج الفريق أن عمليات **البرنامج** في غزة كانت ضرورية ولو لم توفر الأغذية لكان الناس سيواجهون الجوع. لقد هنأنا كادر **البرنامج** الذين التقيناهم وبخاصة نهالة أبو نهلة وكيث أورسل اللذين رافقانا وكذلك الشركاء من المنظمات غير الحكومية على تفانيهم وكفاءتهم في إدارة عملية عالية الجودة في ظل ظروف صعبة.

22- صنف **البرنامج** 000 250 شخص (بصفة فقراء جدد) فقدوا سبل معيشتهم منذ عام 2000. ويعيش معظم هؤلاء في الضفة الغربية. وكان لنا نقاش مفيد مع رئيس بلدية ياطا السيد خالد أبو جميل والسيد موسى أبو صباح من المجلس التشريعي الفلسطيني وعدد من أعضاء اللجان التنفيذية المحلية. لقد تحدث رئيس البلدية بحماس عن العمل الجيد الذي يقوم به كل من **البرنامج** وخدمات الإغاثة الكاثوليكية وتعاونهما المثمر مع البلدية. وأعرب عن عملية برنامج الغذاء مقابل العمل، لأنه أثبت بأن أولئك الذين شاركوا فيه كانوا بحاجة حقيقية. كما أنجز **البرنامج** عملا جيدا مثل توسيع الطرق وإعادة تأهيل الأبنية البلدية. كما شدد وزير الزراعة على أهمية تحديد أولئك الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى المساعدة والعمل على الحيلولة دون ظهور "عقلية الإحسان".

23- وزرنا منزلي اثنين من المزارعين والتقينا بمشاركين في برنامج الغذاء مقابل العمل أثناء العمل. واستمعنا إلى بعض الشكاوى حول حجم المساعدة المقدمة. كما كانت هناك رغبة في الحصول على مبالغ نقدية مكملة للأغذية. وكان هناك تذمر حول جودة بعض أنواع الدقيق الذي يوزعه **البرنامج**. ويبدو أن نوعية الدقيق هذا يرتبط بالجهة المانحة. كما أن هناك رغبة في الحصول على الأرز كجزء من الحصة الغذائية. وحاول فريق **البرنامج** توضيح تعقيدات توفير الأرز والقمح في الوقت نفسه وأن من غير العملي توفير مثل هذا الخليط. ووافق الفريق على أن الأولوية يجب أن تكون لتوزيع الأغذية في أوقاتها المحددة إلى الذين هم بحاجة إليها.

> لدى أحد العمال الزراعيين السابقين الذي زرناه قصة حزينة ومألوفة ليرويها. فقد صودرت الأرض العائدة لعائلته عام 1967 وهي الآن جزء من مستوطنة إسرائيلية. وكان يعمل حتى عام 2000 في إسرائيل بصفة عامل غير ماهر. وكان المال الذي يكسبه يمكنه من إعالة عائلته وبناء بيته. ولكنه منذ عام 2000 لم يعد يستطيع العمل في إسرائيل. وقد اضطر، نظرا لأنه لا يمتلك أرضا أو عملا، لأن يبيع موجوداته لإطعام عائلته، حتى أتى على آخرها عملياً. ومورده الأساسي الآن يأتي من برنامج الغذاء مقابل العمل الذي يقوم بتنفيذه **البرنامج**. وأن الغذاء الوحيد الموجود في مطبخ عائلته مصدره **البرنامج** ولديه سبعة أطفال. وكما بنى شقيقاه بيتين، وهما يعيشان مع زوجتيهما وأطفالهما على نفس قطعة الأرض. ولا أحد من الرجلين أو نساءهما يمارس مهنة منتظمة.

24- لقد أخبرنا بأن أحدى التحديات التي يواجهها برنامج الغذاء مقابل العمل، إيجاد عمل يمكن تنفيذه دون أن يتطلب ذلك استثمار رأسمال كبير. وتتضمن الخطط الأولية ضرورة توفير مبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى لتمويل التكاليف غير الغذائية المرتبطة ببرنامج الغذاء مقابل العمل. وإذ نقدر الأهمية الكبيرة لمشاريع البلدية، لكن الأموال المستثمرة فيها غير متاحة لتوفير أغذية لأفقر الفئات من السكان ونحن نؤيد توصيات الاستعراض

الأخيرة **للبرنامج** والذي لاحظ الحاجة إلى موازنة أفضل بين الجنسين في أوساط المستفيدين من برنامج الغذاء مقابل العمل[5].

25- ونرحب بجهود **البرنامج** من أجل ضمان استخدام المعونة الغذائية كجسر نحو التنمية. لقد صمم برنامج الغذاء مقابل العمل ليحقق مخرجات مفيدة. بينما يهدف برنامج الغذاء مقابل التدريب إلى خلق رأسمال بشري. ولكن تأثيراتهما على المدى البعيد تتوقف على مجموعة من الاعتبارات السياسية العريضة، وسيكون حجم مساهمة **البرنامج** في التنمية المستدامة من خلال العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في ظل انعدام تحولات سياسية إيجابية وسريعة.

26- هناك أمر أثار قلق الفريق وهو عدم إدراك العوائل التي التقى بهم الفريق لأهمية خدمات التخطيط العائلي. ويبدو أن ما يتعلق بحجم عوائلهم يعتبر أمرا خارجا عن سيطرتهم. إن العلاقات التي تقيمها وكالة الإغاثة الكاثوليكية **والبرنامج** مع المزارعين والعمال الفقراء توفر فرصة مهمة لتنمية ونشر الوعي بين السكان عما يمكن أن يتاح. ونأمل في أن تكون الاستفادة من هذه الفرصة بحدودها القصوى. ونتمنى أن يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان توفير خدمات التخطيط العائلي وتحديد النسل إلى كل من يحتاج إليها.

27- تساعد المشتريات المحلية من الأغذية ولاسيما دقيق القمح على تخفيف المشاكل اللوجستية في أشدود ومعبر قارني إلى غزة. ويوفر **البرنامج** ثلث احتياجاته الغذائية من المصادر المحلية، بما فيها الحبوب ولكن قليل منها منتج محليا في حقيقة الأمر. وهو أمر لا مفر منه. ويوفر **البرنامج** مصادره من زيت الزيتون من المزارعين الفلسطينيين الذين يقدرون ذلك عاليا. كما يثمن وزير الزراعة الدكتور وليد ربوح هذا الأمر أيضا. رغم الكلفة العالية لزيت الزيتون المنتج محليا، إذ تبلغ أربعة أضعاف كلفة زيت البنات المستورد، فإن هذا البرنامج يوفر تحويلات نقدية إلى المشاركين الفلسطينيين الذين يستهدفهم المشروع والذين يعيشون دون خط الفقر ويساعدهم ذلك على صيانة مصادر معيشتهم. وعبر الفريق عن دعمه لنهج **البرنامج** في المشروع الخاص بزيت الزيتون.

28- رغم أن الطرق في إسرائيل، والجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية المحتلة بحالة جيدة، إلا أن العمليات اللوجستية **للبرنامج** بسبب التصاريح الكمركية والتفريغ الإجباري للبضائع ونقلها إلى عربات أخرى، والتأخير المستمر على المعابر الحدودية ونقاط التفتيش فضلا عن حقيقة أن هناك نقطة دخول رسمية واحدة إلى قطاع غزة. ووضع **البرنامج** بإدارة Mirjana Kavelj، (1) الوسائل التي تضمن وصول الأغذية إلى المستفيدين في الوقت المناسب بصرف النظر عن العقبات والعوائق، (2) الترتيبات التي من شأنها الإسراع في الإجراءات وتخفيض النفقات، وعلى سبيل المثال، إعادة النظر في الترتيبات المتعلقة بالمستودعات وعمل عقود مرنة مع المجهزين الأتراك. ويعمل نظام تحليل المعلومات وحركة البضائع بفعالية في الوقت الحاضر ويساعد **البرنامج** لإدارة بضائعه وسلعه.

29- لم يتوفر الوقت الكافي لدراسة أهداف **البرنامج**. وقابلنا فريق تحليل التعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة والذي يجري دراسات منتظمة في مجال الأمن الغذائي، والهشاشة وخلق الآليات لمساعدة **البرنامج** لتقديم العون إلى السكان الأكثر عرضة لنقص الأغذية. لقد شكك بعض محدثينا في دقة وانسجام المعطيات الإحصائية عن حالة تغذية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي إطار العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش سيقدم كل من **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية الدعم اللازم لتطوير نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة. ويمكن من خلال ذلك توفير أحدث المعلومات الضرورية لعمليات **البرنامج**.

30- وقد التقينا بوزيري التخطيط والزراعة. وطبيعة العلاقات والتنسيق بين **البرنامج** والسلطة الفلسطينية جيدة بصورة واضحة. ولكن يصيبها الإرباك أحيانا بسبب القدرات المحدودة للسلطة ورغبتها في الاستفادة من تجربة **البرنامج** خلال عملية بناء القدرات. ويبدو أن الفريق الوزاري الجديد أقوى من الفريق السابق وأكثر ميلا للتعامل مع القضايا التي تؤثر في قدرة **البرنامج** على التسليم.

31- ونؤيد بقوة عملية بناء قدرات السلطة الفلسطينية، وهي سمة بارزة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

32- والملاحظ أن الأغذية متوفرة لأولئك الذين يستطيعون شراءها. وتدفع وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات نقدية للعوائل الفقيرة جدا. وفي بعض الحالات يستفيد المتلقون لتلك الرواتب من المعونة الغذائية **للبرنامج** أيضا. وإذا ما تمكنت السلطة الفلسطينية من تمويل وتنفيذ خطتها التنموية متوسطة المدى، فمن المحتمل أن يتوسع نطاق المساعدات النقدية المقدمة إلى السكان الأكثر فقرا. ويوصي الفريق بأن يواصل **البرنامج** التعاون المتبادل مع وزارة الشؤون الاجتماعية للتأكد من حقيقة أن المعونة الغذائية **للبرنامج** والدفعات النقدية للوزارة يجب أن تكمل أحداهما الأخرى. يتمنى الفريق أن

[5] يحدد دليل **البرنامج** ضرورة أن تكون نسبة 70% من المشاركين في برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب من النساء. وتحققت هذه النسبة في برنامج الغذاء مقابل التدريب ولكن نسبة المشاركين في برنامج الغذاء مقابل العمل تصل إلى 78% من الرجال.

يعتمد **البرنامج** على تجاربه في العمل الخلاق في مناطق أخرى من العالم عندما ينفذ ويتابع تطبيقات العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مبادرة تمويل رأس المال العامل

33- كانت دراسة وتقويم مبادرة رأسمال العامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تدخل أيضا في نطاق صلاحياتنا. وتهدف هذه المبادرة إلى (1) الاستفادة القصوى من المصادر المتوفرة للمشاريع، و(2) تحقيق توزيع الأغذية في أوقاتها المناسبة (أنظر: WFP/EB.1/2005/5-C). وتتلخص ماهية هذه المبادرة في دراسة احتمالات وإمكانيات توفر الأموال اللازمة للعمليات واتخاذ الإجراءات الاحتياطية المالية للبدء بالتنفيذ دون انتظار المساهمات المصادق عليها. ومن شأن هذا أن يقلل من عمليات التأخير المعروفة عند البدء في تنفيذ أي عملية، حيث تعكف الجهات المانحة على دراسة التمويل اللازم والتعامل مع الرصيد المتبقي في نهايتها.

34- لقد جعل تمويل رأسمال العامل بالإمكان توفير مبلغ 9.6 مليون دولار أمريكي في تموز/ يوليو 2004، قبل تلقي أية مساهمات من الجهات المانحة. وبهذه الطريقة (1) جرى منع تأجيل بدء العمليات لمدة شهرين، (2) تمكين **البرنامج** من توزيع ضعف كمية الأغذية التي كان عليه أن يوزعها خلال الأشهر الأربعة الأولى، (3) تمكين **البرنامج** من الوصول إلى 80 في المائة من المستفيدين المستهدفين في الوقت المحدد خلال الشهور الثلاثة الأولى. ولولا ذلك لتحولت تلك الأشهر إلى أشهر عصيبة بالنسبة **للبرنامج** وكذا للمستفيدين أيضا. وعند نهاية عام 2004 كان قد تم دفع 80% من السلف المقدمة، وتم تسديد كافة السلف بعد تلقي مساهمات الجهات المانحة. وتعتبر مزايا تمويل رأس المال العامل كبيرة ولكن هناك ثلاثة شروط ضرورية:

- يجب أن تكون الاحتياجات التي يتوقعها **للبرنامج** دقيقة ومتدبرة للتقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر عدم كفاية المساهمات على دفع وإطفاء السلف الأولية. إن دقة التوقعات تتوقف على رغبة واستعداد المانحين لإعلام **البرنامج** عن المساهمات التي ينون دفعها حتى قبل أن تتم المصادقة عليها أو يستقر الرأي عليها وعندما تتعلق بالسنوات المقبلة.
- يجب أن تكون نظم المعلومات المالية لدى **البرنامج** قوية، وأن تكون الأدوات والوسائل الضرورية لذلك متاحة، ويتم تدريب موظفي المكاتب القطرية والإقليمية عليها.
- يجب أن يتسم المانحون بالمرونة فيما يتعلق باستخدام أموالهم والقضايا مثل العلامات الفارقة على الأكياس الحافظة والتقارير المتعلقة بنسب.

35- وكانت هذه الشروط متوفرة وواضحة في المشروع الرائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يمكن الشروع من تحقيق النجاح لكي يكون الإرشاد على هديها. يدعم الفريق بقوة مبادرة تمويل رأس المال العامل ويشجع المانحين لكي يكونوا مرنين بصورة كافية ليتمكن **البرنامج** من تحقيق أكبر الفوائد.

شؤون العاملين

36- الروح المعنوية العالية بين العاملين الذين التقيناهم معززة من جانب قيادة حكيمة، وهم يدركون بصورة جيدة بأن ما يقومون به هو أمر مهم وهناك إحساس عالي بروح العمل الجماعي. وعبر العاملون في بعض المنظمات الدولية عن قلقهم من أن تؤدي إعادة النظر الحالية إلى تغييرات في صلاحياتهم وفي ظروف عملهم، حيث قد يكون تطبيق نظام بدلات المعيشة للعمليات الخاصة في الأمم المتحدة مراً بمصالحهم، وسيثيرون ذلك مع المدير الإقليمي.

الاستنتاجات

37- في كل مكان زرناه خرجنا بانطباع واحد يتلخص في تفاني وكفاءة فريق **البرنامج** تحت قيادة Jean-Luc Siblot و William Hart. لقد شاهدنا التناسب المعقول بين الكادر المحلي البالغ عددهم 55 شخصا. وكان كل واحد منهم منغمسا في عمله باهتمام وبحرفية وكفاءة عالية. ولمسنا عن قرب سيادة روحية العمل الجماعي القوية. ولا بد من الإشارة إلى عمل **البرنامج**، ونقولها بحزن، يشكل أساسا لرفاه بل وبقاء 000 500 شخص أحياءً. تقويمنا لعملية الطوارئ يتلخص في أنها أديرت بصورة جيدة وفعالة. وإن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقترحة هي في جوهرها استمرار لعملية الطوارئ مع تركيز أكبر على بناء القدرات. ونحن نرفع بها التوصية إلى المجلس. ونشجع أعضاء **البرنامج** على مواصلة المساهمة في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

38- وندعم بقوة مبادرة تمويل رأسمال العامل ونشجع المانحين لتزويد **البرنامج** بالمعلومات الضرورية لتمكينه من رفع حجم المستفيدين وذلك إلى أقصى درجة ممكنة. كما ندعوهم إلى التقليل من الشروط التي يرفقونها بمنحهم.

39- ونود أن نسجل قلقنا حول الظروف الصعبة التي يواجهها الفقراء الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك الأفاق المحدودة أمامهم، على المدى القصير على الأقل، لتأمين أسباب الحياة المستدامة وجعلهم آمنين غذائيا. إن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط في ظل ترتيبات سياسية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. لحين ذلك وفي ظل غياب أية إشارات من جانب القوة المحتلة بأنها تتخلى عن مسؤولياتها إلى سكان الأراضي المحتلة أو تقوم بتخفيف واضح للإجراءات التي تعيق النشاط الاقتصادي، فإننا لن نرى نهاية للحاجة إلى **البرنامج** والمجتمع الدولي لدعم السكان الذين يصبحون يوما بعد آخر أكثر فقرا وأكثر افتقارا إلى الأمن الغذائي.

موجز الاستنتاجات والتوصيات

(1)- تشكل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش أهمية واستمرارا لعملية الطوارئ، لذلك نوصي بها المجلس مع ترحيبنا بتركيزها الأكبر على بناء القدرات.

(2)- نشجع أعضاء **البرنامج** على التفكير في تقديم مساهمات إلى العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

(3)- عملية الطوارئ الحالية تدار بصورة جيدة وكفوءة.

(4)- نؤيد بقوة مبادرة رأس المال العامل. ونشجع المانحين على تقديم المعلومات إلى **البرنامج** والتي تمكنه من رفع عدد المستفيدين إلى حدودها القصوى وتمويل رأس المال العامل والحد كلما كان ذلك ممكنا من الشروط التي يرفقونها بمنحهم.

(5)- تتوقف التنمية المستدامة والأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على السلام والترتيبات السياسية التي تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

(6)- التنسيق بين العديد من هيئات الأمم المتحدة والمانحين الآخرين أمر حيوي، وسيكون ذلك مهما جدا وخصوصا في سياق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

(7)- نؤيد سياسة الأمم المتحدة في مجال التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونرحب بمشاركة **البرنامج** فيها.

(8)- ضرورة أن يواصل **البرنامج** مراقبته لحالة التغذية بين المستفيدين من **البرنامج** وكذلك أولئك الذين لا يستفيدون منه.

(9)- ضرورة أن يسعى **البرنامج** لتحقيق توازن أفضل بين الجنسين في برنامج الغذاء مقابل العمل.

(10)- نقر بضرورة إتاحة الفرصة أمام الفلسطينيين الذين هم بحاجة إلى خدمات تخطيط الأسرة، وهو مجال يلعب في إطاره صندوق الأمم المتحدة للسكان دوراً رئيسياً.

(11)- ندعم سياسة **البرنامج** لشراء زيت الزيتون المحلي رغم تكاليفه العالية.

(12)- يجب أن تدقق وحدة التغذية في **البرنامج** في أسباب تضارب المعلومات الخاصة بالحالة الغذائية للفلسطينيين.

(13)- ندعم بقوة توجه التركيز نحو بناء القدرات كمهمة أساسية للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

(14)- يجب أن يواصل **البرنامج** التعاون المتبادل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمانحين الآخرين لتجنب الازدواجية ولضمان أن تكمل وسائل الحماية الاجتماعية بعضها البعض.

الملحق

قائمة المشاركين

Mr Moussa Ly, Minister Counsellor, Senegal

H.E. Ma Shiqing, Minister Plenipotentiary, China

Ms Amelia Silva Cabrera, Minister Counsellor, Nicaragua

H.E. Matthew Wyatt, Ambassador, United Kingdom

Mr Torben Due, incoming Director, WFP/ODM

Ms Evelyne Togbe-Olory, WFP/PDB